



# التطورات الاقتصادية خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩م

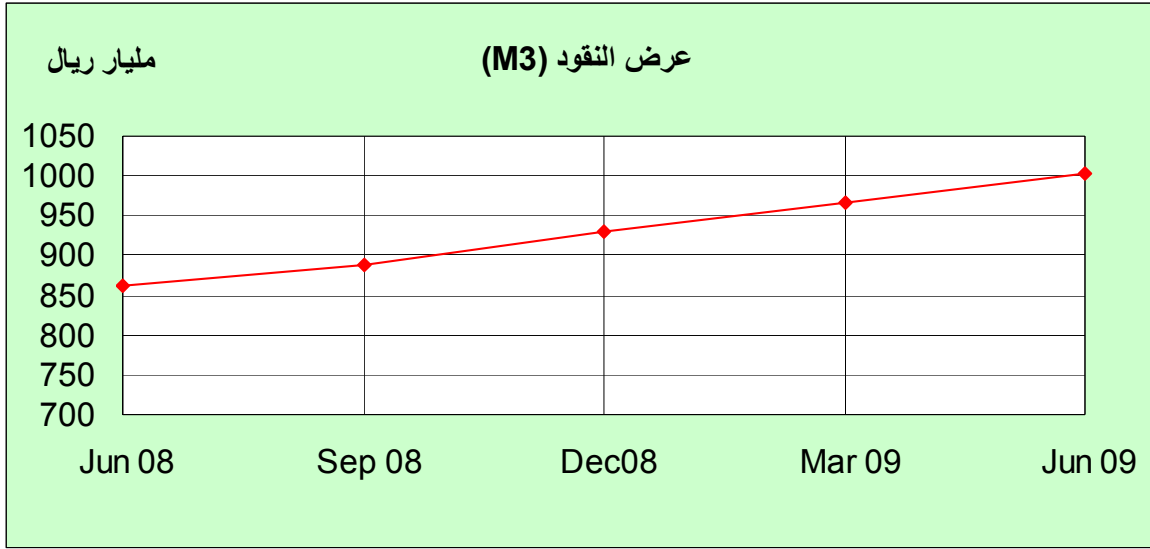
إعداد  
الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء  
شعبان ١٤٣٠هـ / أغسطس ٢٠٠٩م

المحتويات

٣	أولاً: التطورات النقدية
٤	ثانياً: السياسة النقدية
٥	ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي
٥	٣-١ الودائع المصرفية
٦	٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية
٨	٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
٩	٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
١٠	٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
١٠	رابعاً: تطورات التقنية المصرفية
١١	خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية
١٢	سادساً: صناديق الاستثمار
١٣	سابعاً: تكاليف المعيشة
١٤	ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م
١٤	تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م

### أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٣,٨ في المئة (٣٦,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٠٠٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٩ في المئة (٣٦,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) معدل نمو سنوي بلغت نسبته ١٦,٤ في المئة (١٤١,٢ مليار ريال).



وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ٣,٥ في المئة (١٦,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٧٦,١ مليار ريال أو ما نسبته ٤٧,٥ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٨,١ في المئة (٣٤,٣ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٩ في المئة (٤٦,٩ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل ارتفاعاً خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ١,٠ في المئة (٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨٢٤,٢ مليار ريال (أو ما نسبته ٨٢,٣ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٥,٨ في المئة (١١٢,٣ مليار ريال).

## ثانياً: السياسة النقدية: الربع الثاني ٢٠٠٩م

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار في الأسعار وذلك من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحكم في السيولة النقدية. ونظراً لانخفاض معدل التضخم السنوي في المملكة إلى مستوى ٦,٠ في المئة بنهاية شهر مارس واستقراره عند مستوى ٥,٣ في المئة في شهر يونيو مقارنة بـ ٩,٠ في المئة بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٨م، فقد استمرت المؤسسة بالربع الثاني ٢٠٠٩م في تعزيز وضع السيولة وخفض تكلفة الإقراض لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف بأداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة، ومن أهم هذه الإجراءات:-

١. إبقاء نسبة الاحتياطي القانوني (Statutory Deposit Ratio) على الودائع تحت الطلب عند

مستوى ٧ في المئة وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٢. الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) والبالغ ٢,٠٠ في المئة، وتخفيض

معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) مرتين خلال الربع الثاني

٢٠٠٩م بمقدار ٢٥ نقطة أساس كل مرة ليصل إلى ٠,٢٥ في المئة في نهاية الربع الثاني.

وقد بلغ المتوسط اليومي لماقامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء ١,٩٤٦

مليون ريال خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م مقابل ١,٥٩٦ مليون ريال في الربع الأول ٢٠٠٩م.

فيما بلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي لنفس الفترة ٩٢,٤٢٨ مليون ريال

مقارنة بـ ٧٤,١٥ مليون ريال في الربع الأول ٢٠٠٩م. وهذه الزيادة نتيجة سياسة الإقراض

التحفيزية التي تتبعها المصارف المحلية في ظل الأزمة العالمية. وبالرغم من ذلك فقد ارتفعت

السيولة بشكل كبير في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩م نتيجة استمرار الدولة في إنفاقها

الحكومي وخفض الدين العام وقيام المؤسسة بتجديد الودائع الزمنية نيابة عن الهيئات

الحكومية مع المصارف المحلية.

٣. لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض، فقد تم الإبقاء على تسعيرة

أذونات الخزينة كما هي باحتسابها على أساس ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين

البنوك (SIBID)، وكذلك الإبقاء على سقف الإصدار في أذونات الخزينة بحدود ٣٠٠٠ مليون ريال أسبوعياً بعد أن كان حجم الإصدار غير محدد.

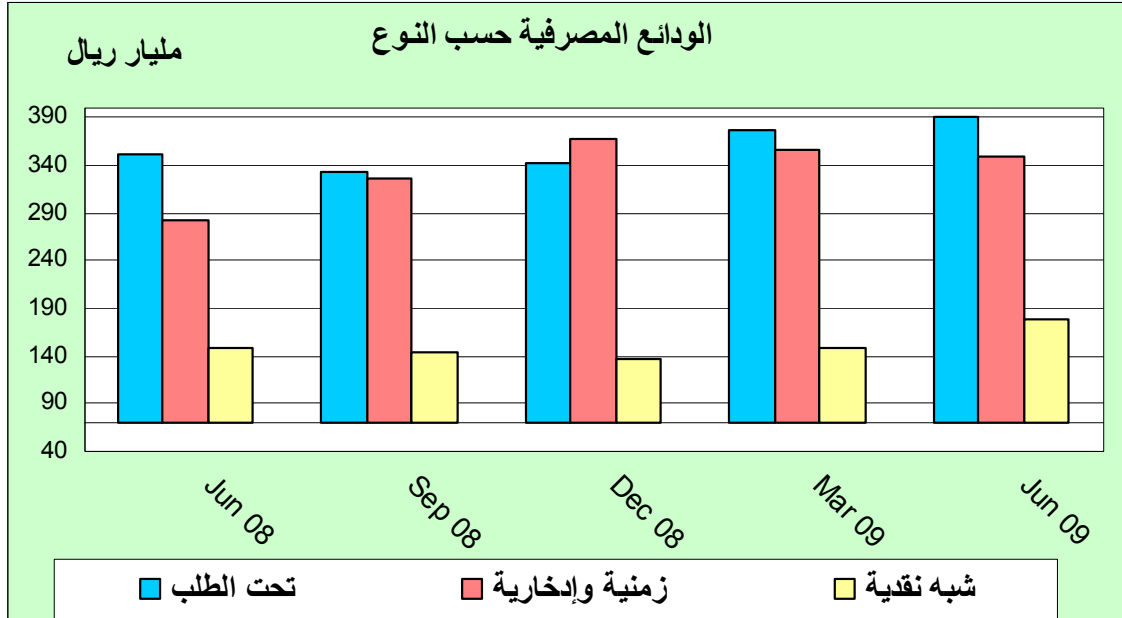
وشهدت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية انخفاضاً ملحوظاً في الربع الثاني ٢٠٠٩م، فقد انخفض معدل الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) إلى ٠,٦٤ في المئة في نهاية الربع الثاني لعام ٢٠٠٩م من ١,١٥ في المئة في نهاية الربع الأول لعام ٢٠٠٩م. أما الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور فقد أصبح لصالح الريال بمقدار أربع نقاط أساس في نهاية الربع الثاني، مقارنة بـ ٤ نقطة أساس في صالح الدولار في نهاية الربع الأول لعام ٢٠٠٩م، أما بالنسبة لسعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي ٣,٧٥ في نهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م.

ولم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مياضة للنقد الأجنبي (Foreign Exchange Swaps) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م مع البنوك المحلية وذلك لتوفر السيولة الكافية من الدولار لدى البنوك المحلية.

### ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

#### ٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٣,٨ في المئة (٣٣,٧ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩١٦,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٣٦,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٧,٠ في المئة (١٣٣,٢ مليار ريال). وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ما نسبته ٩١,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٩١,٤ في المئة في نهاية الربع السابق.



وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م يتضح ارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بنسبة ٣,٦ في المئة (١٣,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٩٠,٦ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٠,١ في المئة (٣٤,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، والودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ١٨,٩ في المئة (٢٨,٣ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٧٧,٧ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٩,٩ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما حققت الودائع الزمنية والإدخارية انخفاضاً نسبته ٢,٣ في المئة (٨,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ٣٤٨,١ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٣,١ في المئة (١١,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م حققت الودائع الزمنية والإدخارية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٣,١ في المئة (٦٥,٤ مليار ريال)، والودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,١ في المئة (٣٩,٠ مليار ريال)، والودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٤ في المئة (٢٨,٩ مليار ريال).

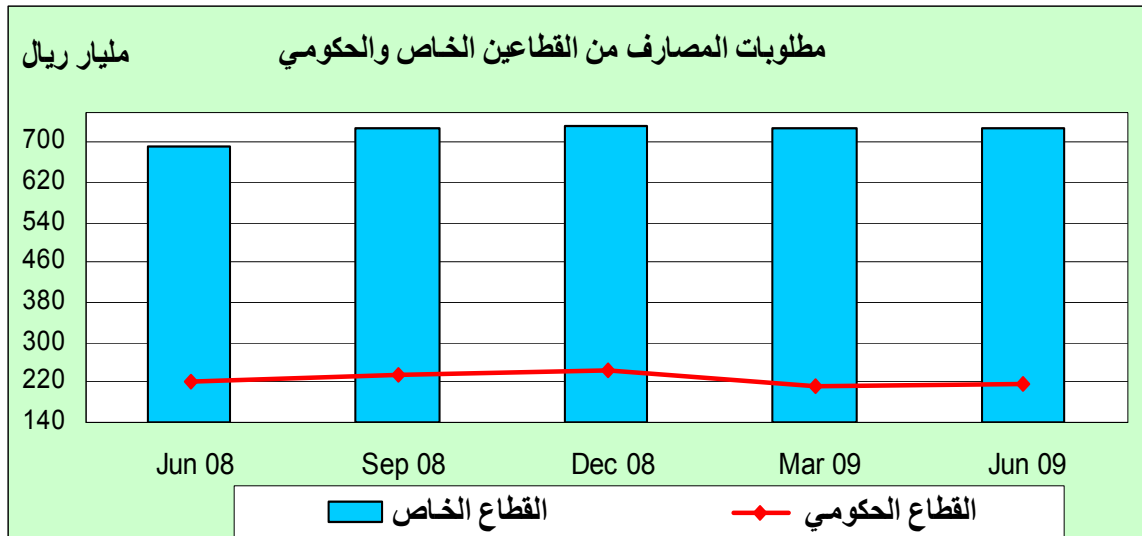
### ٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٠,٥ في المئة (٤,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٤٥,٩ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٦ في المئة (٣٥,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وقد

سجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م بلغت نسبته ٤,٠ في المئة (٣٦,٢ مليار ريال). وشكل نسبة ١٠٣,٢ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١٠٦,٦ في المئة في نهاية الربع السابق.

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٠,١ في المئة (٠,٥ مليار ريال) ليلعب نحو ٧٢٨,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٩ في المئة (٦,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٦ في المئة (٣٨,٤ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م حوالي ٧٩,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٢,٥ في المئة في نهاية الربع السابق.

كما ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٢,٠ في المئة (٤,٣ مليار ريال) ليلعب حوالي ٢١٧,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٣,٦ في المئة (٢٩,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وقد حقق بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م انخفاضاً سنوياً نسبته ١,٠ في المئة (٢,١ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين الحكومي وشبه الحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م حوالي ٢٣,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٤,١ في المئة في نهاية الربع السابق.



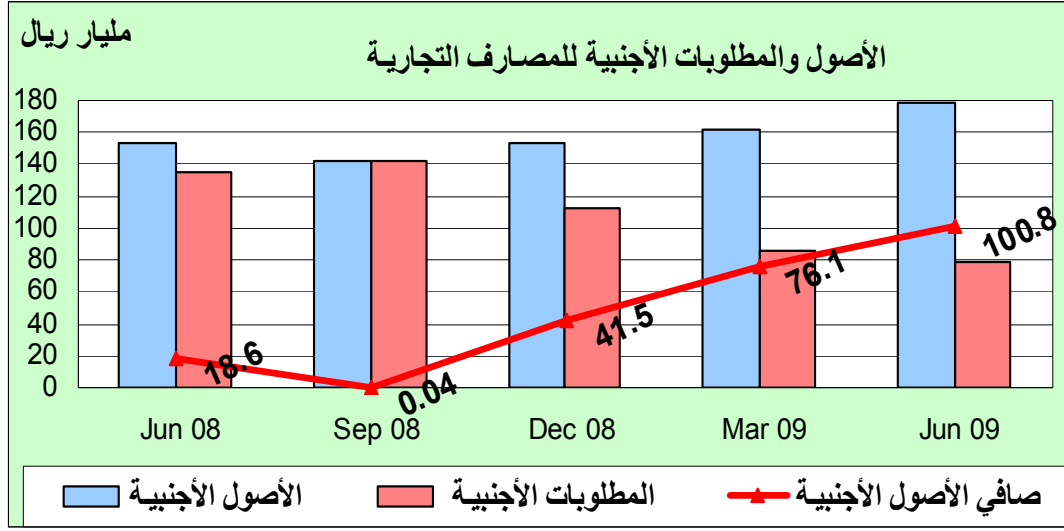
وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق، نلاحظ انخفاض الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ١,٢ في المئة (٥,٧ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٧٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٤,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق، وارتفاع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٦,٣ في المئة (٦,٢ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٠٤,٠ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٥ في المئة (٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وارتفاع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ١,١ في المئة (١,٨ مليار ريال) ليبلغ ١٦٢,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٩ في المئة (٣,١ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٠,٣ في المئة (٢,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٤١,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٨ في المئة (٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٣ في المئة (٣٧,٣ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع التمويل بنسبة ٥٨,٥ في المئة (٨,٢ مليار ريال)، وقطاع التعدين والمناجم بنسبة ١٤,٥ في المئة (٠,٧ مليار ريال)، وقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة ٩,٦ في المئة (٣,٠ مليار ريال)، والقطاعات الأخرى بنسبة ٤,٣ في المئة (١١,٨ مليار ريال)، وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م لكل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢٥,٧ في المئة (٢,٧ مليار ريال)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٣,٨ في المئة (٦,٠ مليار ريال)، وقطاع الماء والكهرباء والخدمات الأخرى بنسبة ٦,٧ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٦,٠ في المئة (٤,٧ مليار ريال)، وقطاع التجارة بنسبة ٢,٤ في المئة (٤,٣ مليار ريال)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة ٠,٨ في المئة (٠,٤ مليار ريال).

### ٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ١٠,٦ في المئة (١٧,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٧٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٧,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي بلغت نسبته ١٦,٨ في المئة

(٢٥,٨ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١٣,٤ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١٢,٢ في المئة في نهاية الربع السابق.



وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م انخفاضاً نسبته ٨,٨ في المئة (٧,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٨,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٨ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وانخفض معدل النمو السنوي بنسبة ٤٢,٠ في المئة (٥٦,٥ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٥,٨ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بما نسبته ٦,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م بحوالي ٢٤,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي ٣٤,٦ مليار ريال خلال الربع السابق.

### ٣-٤ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

انخفض رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنحو ١,٧ مليار ريال. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م حوالي ١٨,١ في المئة، مقارنة بنسبة ١٨,٩ في المئة للربع السابق، وارتفع معدل النمو السنوي في الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٢٠,١ في المئة (٢٧,٧ مليار ريال).

وانخفضت أرباح المصارف التجارية بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م لتبلغ حوالي ٧,٩ مليار ريال مقارنة بنحو ٨,٢ مليار ريال خلال الربع السابق، محققة انخفاضاً نسبته ٣,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال). وحقت معدل انخفاض سنوي بلغت نسبته ٧,٠ في المئة (٢,١ مليار ريال). وخلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلغ ١٤٥٠ فرعاً وبنسبة نمو بلغت ١,٤ في المئة (٢٠ فرعاً) مقارنةً بعدد ١٤٣٠ فرعاً في الربع السابق، وحقق عدد فروع المصارف التجارية في الربع الثاني ٢٠٠٩م نمواً سنوياً بلغت نسبته ٤,٨ في المئة (٦٦) فرعاً مقارنةً بحوالي ١٣٨٤ فرعاً في الربع الثاني ٢٠٠٨م.

### ٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م حوالي ١٣٣٧,٧ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١,٠ في المئة (١٣,٨ مليار ريال) عن الربع السابق، بينما ارتفع بنسبة ١,٧ في المئة (٢١,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً في معدل نموه السنوي نسبته ٩,٤ في المئة (١١٤,٨ مليار ريال).

### رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

تبين إحصائيات نظام "سريع" في الربع الثاني ٢٠٠٩م، أن مجموع قيمة العمليات بلغ ١٧,١٧٤ مليار ريال سعودي (أي ٤,٥٨٠ مليار دولار أمريكي تقريباً)، وذلك من خلال إرسال ٩٨٨,٥ ألف رسالة تحتوي ما مجموعه ٩,٩ مليون حوالة عبر نظام "سريع". ويمثل مجموع قيمة المدفوعات الفردية مبلغ ١٦,٩٧٩ مليار ريال (أي ٤,٥٢٨ مليار دولار أمريكي تقريباً)، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ١٩٠ مليار ريال سعودي (أي ٥١ مليار دولار أمريكي تقريباً). وتمثل مدفوعات العملاء مبلغ ٧٠٠ مليار ريال سعودي أي بانخفاض قدره ٣,٦ في المئة عن الربع الثاني من عام ٢٠٠٨م حيث بلغت ٧٢٧ مليار ريال، أما إجمالي قيمة مدفوعات ما بين المصارف فتتمثل بمبلغ ١٦,٤٧٠ مليار ريال. هذا ويتوقع أن يستمر النمو المضطرد في استخدام "سريع" بشكل أسرع خلال

السنوات المقبلة، خصوصاً في التعاملات التجارية الإلكترونية وتحويلات الأفراد، بالإضافة إلى نمو استخدام خدمات سريع لتحويل رواتب الموظفين في الدولة والقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الثاني ٢٣٥ مليون عملية وشملت عمليات البنوك مبلغ وقدره ٥٤,٤ مليار ريال، وعمليات الشبكة السعودية مبلغ وقدره ٤٩,٢ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الثاني ٣٠ مليون عملية بإجمالي مبلغ وقدره ١٣,٩ مليار ريال. كما بلغ إجمالي أعداد أجهزة الصرف الآلي بنهاية الربع الثاني ٩٥١٧ جهازاً، وقاربت عدد البطاقات المصدرة من البنوك المحلية حوالي ١٣,٠ مليون بطاقة. فيما واصلت أجهزة نقاط البيع في النمو حيث بلغت بنهاية الربع الثاني أكثر من ٧٥,٣ ألف جهاز.

ويبلغ عدد غرف مقاصة الشيكات في المملكة ١٠ غرف في جميع فروع مؤسسة النقد العربي السعودي منها ٣ غرف مقاصة آلية في كل من الرياض و جدة و الدمام. وقد تم تطوير أجهزة غرف المقاصة الآلية في عام ٢٠٠١م بأجهزة حديثة تعتمد في أرشفة صور الشيكات على تقنية المسح الضوئي بدلاً من ميكروفيلم المستخدمة سابقاً.

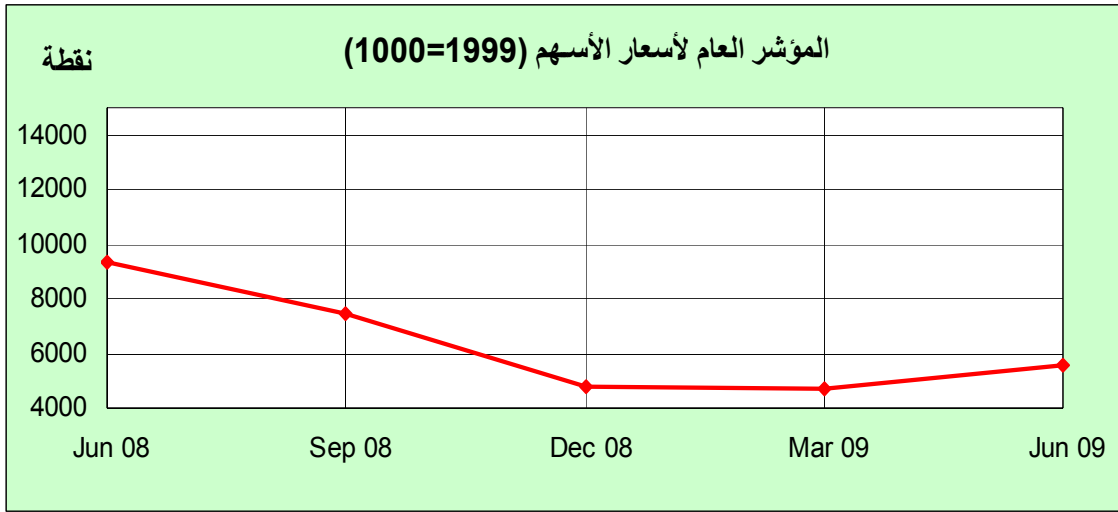
وبالنسبة لإحصائيات المقاصة للربع الثاني ٢٠٠٩م فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) ١,٩ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٦٥ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات ١,٦ مليون شيك خلال هذه الفترة بقيمة إجمالية بلغت ١٢٥,٨ مليار ريال فيما بلغ عدد الشيكات المصدقة ٢٤٩,٨ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٣٩,٢ مليار ريال.

### خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ١٩,٠ في المئة ليبلغ ٥٥٩٦,٥ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,١ في المئة في الربع السابق، في حين حقق انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٤٠,٢ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني ٢٠٠٩م بنسبة ٢٨,٦ في المئة ليبلغ حوالي ٢١,٤ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة في الربع السابق، وارتفع معدل النمو السنوي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة ٣٧,٦ في المئة. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم

المتداولة بنسبة ٥٦,٠ في المئة لتبلغ نحو ٤٧٥,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٦ في المئة في الربع السابق، وانخفض معدل نموها السنوي بنسبة ١٨,٣ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٢١,٥ في المئة لتبلغ ١٠٧٤ مليار ريال بنهاية الربع الثاني ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق الذي انخفض بنسبة ٤,٣ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٣٩,٥ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٢٥,٥ في المئة ليبلغ حوالي ١٢,٦ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٠,٥ في المئة في الربع السابق، وانخفض معدل النمو السنوي لإجمالي عدد الصفقات المنفذة بنسبة ١٨,٧ في المئة.



### سادساً: صناديق الاستثمار

سجل إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار ارتفاعاً في الربع الثاني ٢٠٠٩م نسبته ١٤,٧ في المئة (١١,٤ مليار ريال) ليبلغ ٨٨,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وانخفض معدل النمو السنوي بنسبة ١٩,٤ في المئة (٢١,٣ مليار ريال).

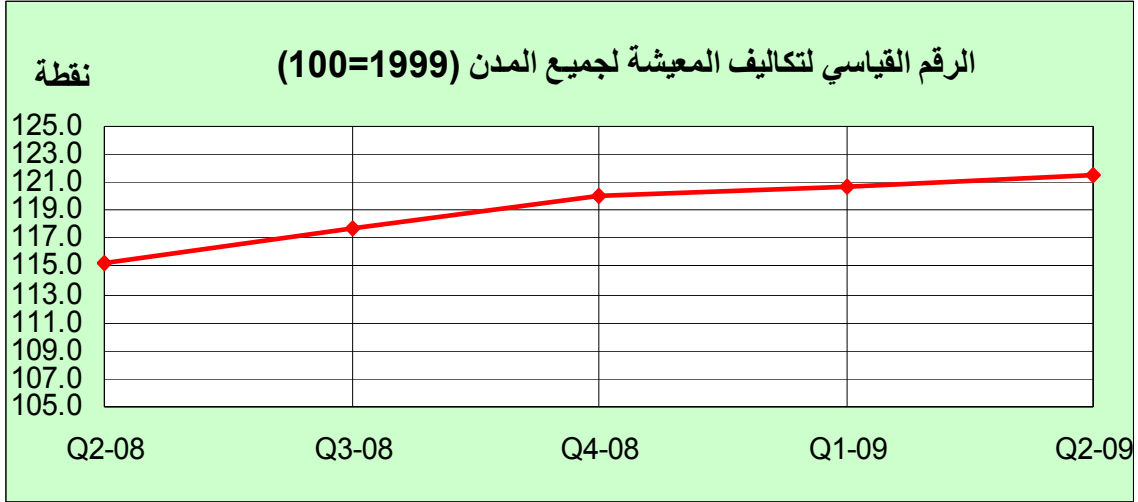
وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ١٦,٦ في المئة (١٠,٧ مليار ريال) في الربع الثاني ٢٠٠٩م ليبلغ ٧٥,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٣ في المئة (٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً في معدل النمو السنوي بلغت نسبته ١٤,٨ في المئة (١٣,٠ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية ارتفاعاً نسبته ٥,٢ في المئة (٠,٧ مليار ريال) في الربع الثاني ٢٠٠٩م لتبلغ ١٣,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٣ في المئة (٠,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول الأجنبية معدل انخفاض سنوي نسبته ٣٨,٢ في المئة (٨,٣ مليار ريال).

وسجل عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية انخفاضاً في الربع الثاني ٢٠٠٩م نسبته ٠,٥ في المئة (١٨٥٢ مشترك) ليبلغ ٣٦٩٢٤٥ مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٠ في المئة (٣٨٧٨ مشترك) في الربع السابق. وسجل عدد المشتركين معدل انخفاض سنوي نسبته ٦,٨ في المئة (٢٧٠٩٥ مشترك).

أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفض بنحو (٦ صناديق) خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م، إذ وصل عددها ٢٤٧ صندوقاً، مقارنة بنحو ٢٥٣ صندوقاً خلال الربع السابق.

### سابعاً: تكاليف المعيشة

حقق متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٠,٥ في المئة مقارنة مع الربع الأول ٢٠٠٩م. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٣ في المئة (متوسط الربع الثاني ٢٠٠٩م مع متوسط الربع الثاني ٢٠٠٨م). وقد ارتفع الرقم القياسي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق للترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة ٤,١ في المئة، وللخدمات بنسبة ٠,٧ في المئة، والرعاية الطبية بنسبة ٠,١ في المئة. بينما انخفضت للأطعمة والمشروبات بنسبة ٠,٩ في المئة، و النقل والاتصالات بنسبة ٠,٩ في المئة، وللتأثيث المنزلي بنسبة ٠,٣ في المئة، والأقمشة والملابس والأحذية بنسبة ٠,٢ في المئة، والتعليم والترفيه بنسبة ٠,٢ في المئة.



ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م

- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٨١٣٢ / م أش / ٣٢٧ وتاريخ ١٤٣٠/٤/٩ هـ الموافق العربية ٢٠٠٩/٤/٥م والمتعلق بترجمة ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان وبطاقات الدفع باللغة العربية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم BCS/٤٢٢ وتاريخ ١٤٣٠/٤/٢٥ هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/٢١م والمتعلق بموافقة المؤسسة على فتح جهات ومنشآت ذات غرض خاص تابعة للمصارف.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٢٤٦٩٨ / م أش / ٤٥٣ وتاريخ ١٤٣٠/٥/١٥ هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/١٠م والمتعلق بترجمة تعليمات إسناد المهام لطرف ثالث.
- صدور تعميم المؤسسة رقم BCS/٥٩٨ وتاريخ ١٤٣٠/٧/٢١ هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/١٤م والمتعلق بتفاصيل الاستثمارات التملكية في المنتجات المركبة.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الثاني ٢٠٠٩م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٤/١٧ هـ الموافق ٢٠٠٩/٤/١٣م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم (الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني).

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٥/٢ هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/١٨ م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة عامة (باسم شركة طوكيو مارين السعودية).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٥/٢٣ هـ الموافق ٢٠٠٩/٥/١٨ م بالموافقة على اتفاقية الاتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٦/٨ هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/١ م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة باسم شركة (أمانة).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٦/٢٢ هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/١٥ م بالموافقة على تمويل نشاط الهيئة العامة للسياحة والآثار وبرامجها المتعلقة بالسياحة الداخلية، وتأسيس شركات للتنمية السياحية الداخلية تشارك الدولة في رأسمالها ومن مهامها تطوير الجهات السياحية خاصة في المناطق السياحية الجديدة، وإيجاد صيغ ملائمة لمشاركة صناديق الإقراض الحكومية في تمويل المشاريع السياحية الداخلية. وأن تعمل الهيئة العامة للسياحة والآثار وأجهزتها على زيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية السياحية الداخلية وفي التمويل التطوعي لأنشطة الترويج السياحي الداخلي، وقيام الجهات الحكومية المالكة للأماكن السياحية بالعمل على استثمارها وتأجيرها لمدد طويلة الأجل من أجل تطويرها وتشجيع الاستثمار فيها.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٠/٧/٦ هـ الموافق ٢٠٠٩/٦/٣٠ م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة سعودية مساهمة سعودية باسم (الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل)).